والمقاومة ، وأن النتائج ستظهر خلال ثلاثة أسابيع . وعلى أثر السقاف جاء الخولي الى عمان ، وعقد اجتماعا مع الملك حسين بحثا فيه الازمة الناشبة (٧ آب) ، ثم عاد الى القاهرة ليلتقي مع السقاف ، ويعقدا اجتماع عمل مع الرئيس السادات (٨ آب) نوقشت خلاله ورقة عمل مصرية سعودية وتم الاتفاق عليها لتكون أساس المرحلة الجديدة من الوساطة . وفي ١١ آب ، وصل الوسيطان الى عمان ، وقال السقاف عند وصوله «اننا نقوم بمهمة الصلح للمرة الاخيرة». وتسهيلا لشرح مجريات الوساطة ، التي دخلت في تعقيدات متشابكة سنقتصر على عرض المحاور الاساسية لكل موقف من المواقف ، اولا من ورقة العمل ، وثانيا من مؤتمر جدة .

١ ــ **الموقف السعودي ــ المصري** : تلخص الموقف السعودي ــ المصري بالاصرار على مبدأ الوساطة وعلى ضرورة عقد مؤتمر للبحث في ذلك يتركز حول ما ورد في ورقة العمل التي وضعت بموافقة كل من الملك فيصل والرئيس السادات ، والنص الحرفي الكامل لها يقول : « اعلان الاردن التزامه بتنفيذ اتفاقية القاهرة وعمان باعتبار هاتين الاتفاقيتين تحققان للاردن سيادته ، وللعمل الفدائي حريته وكرامته ، وعلى الاخص ما يتضمن وقف الحملات الاعلامية ، وايجاد الضمانات الفعالة لتنفيذ الاتفاقيتين المذكورتين بما فيها اعادة اللجان السياسية والعسكرية . ولكي يتواجد المناخ الصالح وايجاد الثقة بين الطرفين تقوم الحكومة الاردنية باطلاق سراح المعتقلين واجراء مصالحة وطنية . كما تقوم المقاومة بالغاء المنظمات السرية وما من شأنه أن يؤثر على الامن والاستقرار . »

٢ ــ **الموقف الاردني** : ان اساس الموقف الاردني رفض اي وجود لحركة المقاومة الفلسطينية في الاردن . وهناك تصريحات علنية عديدة تكشف عن ذلك بوضوح ، ومنها على سبيل المثال فقط تصريح للملك حسين أطلقه قبل يوم واحد من وصول الوسيطين الى عمان قال فيه « ان حركة المقاومة حركة وهمية ، وسكان الضفة الغربية أحق بالتحدث باسم الشعب الفلسطيني من المقيمين في دمشق والقاهرة وبيروت » ، والدافع العميق وراء هذا الرفض هو الصراع حول « من يمثل الشعب الفلسطيني » ، وذلك حتى يستطيع الاردن ان يكون حرا في الحركة عند تحقيق التسوية السياسية ، خاصة وأن اتفاقية القاهرة وعمان تنص صراحة على ان حركة المقاومة ممثلة في لجنتها المركزية هي التي تملك حق تمثيل الشعب الفلسطيني . ولكن السلطة الاردنية من جهة، لا تستطيع ان تتجاهل الوساطة العربية ، وذلك لسببين رئيسيين اولهما ، ان السعودية طرف أساسي فيها ، والتحالف بين الاردن والسعودية تحالف تاريخي . وثانيهما أن الاردن يأمل اذا ما تجاوب مع الرغبة السعودية في الوساطة آن يستعيد الدعم المالي الذي كانت تقدمه الكويت وليبيا ، وهو اذ يرضخ لهذين العاملين يسعى باستمرار لان يخلق امرا واقعا ، تفاوض فيه حركة المقاومة من موقع الضعف ، فلا تصل الى اكثر مما يريد النظام ان يمنحه لها ، كما يسعى لافتعال معارك جانبية ، على أمل ان تؤدي هذه المعارك الى خلق أجواء تؤدي الى فشل الوساطة دون أن يتحمل هو بصورة رسمية مسؤولية ذلك . هذا الامر الواقع خطط النظام لان يفرضه على الوساطة في معركة جرش ، اما المعارك الجانبية فقد افتعلها مع سوريا يوم ان وصل وفد الوساطة الى عمان ، حيث قام الجيش الاردني وبدون أي مبرر بمهاجمة مواقع عسكرية سورية (١٢ آب) ، ثم تابع هذه الاعمال فقصف مواقع سورية بالمدفعية (١٣ آب) مما اضطر سوريا الى أن ترد بهجمات عسكرية مماثلة ، وأن تصدر قرارا بأغلاق الاجواء السورية في وجه الطائرات الاردنية ، بعد أن كانت قد أغلقت من قبل حدودها البرية .

في ظل هذا التكتيك أعلن الملك حسين موافقته على ورقة العمل التي عرضت عليه ، ولكنه قدم تفسيرا لها يلغي بشكل عملي المضمون الفعلي لاتفاقيات القاهرة وعمان . وقد عبر وصفي التل عن المغزى الحقيقي للتفسير الاردني لورقة العمل حين قال معلقا على اجتماع جرى بينه وبين وفد الوساطة « لقد بحثنا في اعداد صيغة مشروع **اتفاق جديد** منبثق عن اتفاق القاهرة » (وستظهر اهداف هذا التصريح عند استعراض الحوار الذي دار في اجتماعات جدة) . اما التفسير الاردني لورقة العمل فقد ركز على النقاط التالية :

أ ــ تحدث عن اتفاق القاهرة وعمان بصيغة الماضي فقط ، دون أن يشير الى استعداده لقبوله الان ،